ان علة الحاجة الى الامكان وذلك لانه ان لم يكن واجبا ومنتهيا الدور
الدور والتسلسل الثاني لا شك في وجود موجود فان كان واجبا
فهو المطلوب وان كان ممكنا كان له سبب فاجب مثلا او بواسطة
والا يلزم الدور او التسلسل بالتقرير السالف في الوجه الاول
وكلاهما محال ولا يعارض هذان الوجهان بانه لو كان واجبا لذاته
وجوده على ما سلمتم في صدر الكتاب فيحتاج اليه ذاته لانه ح كمن
عارضا لذاته فيكون له سبب بملاق اعني ذاته او مباين اغنى غيرها
فنلزم تقدم ذاته لوجوده على وجوده على التقدير الاول وامكانه على
التقدير الثاني لما مناان ذاته من حيث هي يوجب وجوده بلا اعتبار
وجود وعدم ووجوب يتقدم العلة على المعلول بالوجود مطلقا
ممنوع وانما الكل فيما اذا لم يكن للذات علة لوجودها واما في مثل
هذه الصورة فممنوع الثالث في معرفة ذاته سبحانه لما ذكرنا ان الطائفة
البشرية لا تنفي معرفة ذاته تعالى كما هو لانه غير متصور البديهة انفيا او اثباتا
للتحديد لاستناع التركيب فيه ولذلك لما سئل موسى اي والاجل
استناع تحديده لما سأل فرعون موسى عليه عن حقيقته الله تعالى بقوله
ما رب العالمين اجاب موسى عليه السلام بذكر خواصه وصفاته بقوله
رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين فاستهجن فرعون هذا الجواب
وقال لوجود من الاشراف الاستفهام جوابه فانما سألته عن حقيقته
وهويته فاجاب موسى ثانيا بما هو اقرب الى انتاج والوضوح
للتامل وهو قوله ربكم ورب اباكم الاولين فسب الى الجنون من ظنه فرعون
الى الجنون فذكر صفات بين او اظهر وهو قوله رب المشرق والمغرب
وما بينهما وقال ان كنتم تعقلون اي مثلا تعريفه ولا تذكر بحقيقة ان كنتم
تعقلون ان السبيل الا تذكر تحديده فان قلت جواب موسى يدل على الصفة
لا على صناع العلم بذاته كما تم الغاية ان يدل على عدم علم هو
بذلك قلت جوابه بذكر الصفات مرة بعد اخرى تعريض لهم بانه لا يمكن

ان يعرف حقيقته الله تع والانفال الا اعرف حقيقته الله تع او سال الملايكة
به لتجهيم ذلك والرسم وان كان ممكنا الا عند الحقيقة كما قرر في موضعه
قلت الذي مت موان الرسم نظرا الى كونه لا عند الحقيقة ولو سلموا
انه لا شئ من الرسوم نظرا الى كونه رسما لا عند الحقيقة فخصوصية
مقدمة لكن اذا كان كذلك فجاز ان تكون لله تع صفات بحيث
اذا تصورت استلزم الذهن اليه ذاته من غير حاجة الى ما يلتبس بهذا الاجمال
من دليل وقد الفهم المتكلمون ومتبعوا الحصر وقالوا لا نعلم ان طريقة غير
الشئ يختصره فيما ذكر نعم يجوز ان تكون بالالهام او الوحي او بخلق العلم
الضروري او بتصفية الباطن بالرياضة والتسوية ان حقيقة
الله تع سوا الوجود المجرد عند هم اي عند الحكماء وسوا معلوم فيكون ذاته
لله تع معلومة بالضرورة وقد ادعى ان سلم ان حقيقة الوجود
المطلق معلومة فانما المعلوم انما هو الوجود المشترك لا الوجود الخاص
الفصل الثاني في الاسمية اي فيما يجب تنزيهه منها وفيها
الاول ان حقيقته لا تماثل غيره من الحقايق والا لكان مماثلة غيره لا سئل
انها هو عما صدق عليه الموجب لمايه منازعته ان كان ذاته يلزم
الترجيح بلا مرجح لانه تماثل الغيرين في الحقيقة فاقتضاء الذات اما
مختص بدون ذلك الغير ترجيح بلا مرجح وان كان غيره فان كان ملايما
لذاته اي صفة له عاد الكلام اليه ولزم التسلسل وان كان مما
كان الواجب محتاجا في هويته الى سبب منفصل فيكون ممكنا لانها
الصفة المميزة لذاتها منفصل لاختصاص به كالفصل والعلة
فان الفصل لذاته يخص حصة النوع من الجنس مع تساوي سائر
الحصص في الماهية والعلة لذاتها تخص المعلول بسبب لانها ما يحتاج
الذات فيكون مغايرا غيرها فلا يصفى تم العلة اي الذات
لاستحالة ان يكون المتاخر عن الشئ مقوما لذلك الشئ كالجنس والملوك فان الجنس
لما كان متاخرا في الوجود عن العلم لم يصح بعضها ولو جاز ذلك

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)